

أولاً: النزاع القانوني: النزاع القانوني يكون حول مصلحة محمية قانوناً تتعرض للانتهاك، وصاحب هذه المصلحة يستعمل كل الوسائل المتاحة لحماية مصالحه القانونية ولا يمكن تغيير القواعد المتعلقة بالنص عليها أو حمايتها إلا برضا من صاحبها . وبالتالي فإن القانون هو الذي يحدد نطاق التزام الأطراف والقاضي يستند عليه للحكم في النزاع المعروف أمامه فيحكم بما يحمي المصلحة ويحول دون نزع الحماية عنها، وبالتالي غياب التأسيس القانوني للنزاع ما يحول دون عرضه أمام القضاء الدولي. وحتى الاتفاقيات الدولية حصلت جملة من النزاعات التي يمكن اعتبارها نزاعات قانونية حيث ورد في اتفاقيات لاهاي لعامي 1899 و 1907 وكذلك في عهد عصبة الأمم وفي النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية الدائمة تعداداً واضحاً لما يعد نزاعات قانونية وبالتالي كل ما يخرج منها يعد نزاعاً سياسياً أو فنياً. ففي اتفاقيات لاهاي وعهد عصبة الأمم ورد التعداد كالآتي: - المنازعات المتعلقة بتفسير المعاهدات الدولية المنازعات المتعلقة بأي مسالة من مسائل القانون الدولي - المنازعات المتعلقة بتحقيق حول واقعه تثبت أنها خرق لالتزام دولي كما أن نظام محكمتي العدل الدولية الدائمة وخليفتها محكمة العدل الدولية الحالية في المادة 36 أخذ بأسلوب تعدد النزاعات واصطلاح على تسميتها "المنازعات القانونية القاطعة للحلول القضائية حيث نصت المادة على ما يلي " للدول التي هي أطراف في هذا النظام الأساسي أن تصرح في أي وقت أنها وبالذات تصريح هذا ودون الحاجة إلى اتفاق خاص تقر للمحكمة بولايتها الجبرية في نظر جميع المنازعات القانونية التي تقوم بينها وبين دوله تقبل الالتزام نفسه متى كانت هذه المنازعات تتعلق بالمسائل الآتية: نلاحظ أن اتفاقيات لاهاي لعامين 1899 و 1907 وكذلك عهد عصبة الأمم وحتى النظام الأساسي للمحاكمتين الدوليتين تم التطرق فيهما للنزاعات القانونية ما يعني أن كل ما يخرج من هذه التصنيفات التي حددت يعتبر نزاعاً سياسياً أو نزاعاً فنياً وبالتالي قد تم حصر النزاعات القانونية دون الحاجة إلى الخوض في المعايير الفاصلة بينها وبين النزاعات السياسية أو الفنية. حاول بعض فقهاء القانون الدولي تحديد الفرق بين النزاعات الدولية ذات الطبيعة القانونية والنزاعات الدولية ذات الطبيعة السياسية، ذكر من بينهم الفقيه بلوك فريدريك الذي اعتبر المنازعات القانونية تتعلق بالمسائل التالية: خلاصه القول أن النزاعات القانونية هي تلك النزاعات التي تتخذ من القانون الدولي أساساً لها ما يعني منازعات يمكن تسويتها عن طريق قواعد القانون الدولي و تكون هذه التسويات مقبولة من قبل الدول الأطراف في النزاع، أما في حالة غياب قاعدته قانونية معترف بها تحكم النزاع تكون أمام نزاع يعد سياسياً أي أنه لا يصلح للعرض أمام محكمة قانونية للنظر فيه، بل أن المنازعات السياسية هي التي لا تسوى وفقاً لقواعد القانون الدولي بل بالاعتماد على مبادئ العدل والإنصاف. يتضح لدينا في النهاية أنني زعقت قانونية هي التي يمكن البث فيها بالرجوع إلى قواعد القانون الدولي ومثال ذلك النزاع الحدودي بين دولتين حول الحدود الفاصلة يكون قانونياً إذا تعلق بتفسير أو تطبيق المعاهدة التي يعتمد عليها كأساس قانوني لتحديد تلك الحدود وإن حسم هذا النزاع يكون بالرجوع لقواعد هذه المعاهدة التي كرس نظرياً قبل نشوب النزاع أي أن الخلاف هنا يكون حول تطبيق أو تفسير قواعد قانون قائم بالفعل قبل نشوب النزاع. وهي نزاعات لم تجد لها حلاً قانونياً حتى اللحظة، ومحكمة العدل الدولية هي صاحبة الاختصاصات في النزاعات ذات الطابع القانوني حيث تمكنت من حلي العديد من القضايا يذكر على سبيل المثال النزاع الليبي التشاد حول قطاع أزو الذي تم تسويته عام 1994، النزاع البحريني القطري بشأن الحدود البحرية عام 2001 وقامت محكمة العدل الدولية كذلك بتسوية النزاع بين نيكاراغوا وكوستاريكا بشأن الحدود البحرية بينهما في المحيط الهادي وبحر الكاريبي في عام 2018، وفي حينيات هذه القضية طلبت كوستاريكا في دعواها التي رفعتها أمام المحكمة عام 2014 استناداً إلى قواعد القانون الدولي لتحديد كامل مسار خط وحيد للحدود البحرية يفصل بين الجميع المناطق البحرية التابعة لكل من نيكاراغوا وكوستاريكا في البحر الكاريبي والمحيط الهادي وكذلك الأحداث الجغرافية لخط الحدود البحرية الوحيد في بحر الكريب والمحيط الهادي، ثانياً: النزاع السياسي: يتعلق النزاع الدولي ذي الطبيعة السياسية بالمصالح الحيوية للدول، وتكون فيه ادعاءات متناقضة بين أطراف النزاع حول مصالح معينة لا توصف بأنها قانونية ومتعلقة بمظاهر العلاقات الدولية الجديدة، إذا النزاع السياسي يختلف عن النزاع القانوني في كون عدم إمكانية عرضه على القضاء وهو غير خاضع له لوجود فراغ قانوني يتعلق به وغياب قواعد قانونية سابقة لنشوبه تحكمه،